

اجتهادات وإذا البنك هوى

يضع الارتفاع المتزايد في أسعار الفائدة المصرفية بعض البنوك في خطر. ولكن هذا الخطر ليس متساوياً. أكثر البنوك عرضة للخطر هي التي استثمرت قسماً كبيراً من الأموال المودعة لديها في سنداتٍ تحصلُ منها على فائدةٍ مجزية وقت شرائها، ثم تتراجع قيمة هذه الفائدة حال رفع معدلات الفائدة بسبب متغيراتٍ لم تكن في حساب أحد. وهذا ما حدث في بنك سيليكون فالي، الذي يشغل الأوساط المالية والاقتصادية والسياسية في كثيرٍ من بلدان العالم، منذ إعلان غلقه مؤقتاً في 10 مارس. كان هذا البنك، الذي لعب دوراً مهماً في دعم شركات ناشئة في قطاع التكنولوجيا، قد اشترى سندات مدعومة بالرهن العقاري في آخر 2021 بفائدة ثابتة 1.5%، حين كانت الفائدة المصرفية دون 1%.

ولم تمض أسابيع حتى شنت روسيا الحرب على أوكرانيا، فأضافت أعباء جديدة إلى الاقتصاد العالمي، وأسهمت في ارتفاع معدلات التضخم. وكالمعتاد لجأت المصارف المركزية في عددٍ كبيرٍ من الدول إلى رفع أسعار الفائدة المصرفية سعياً إلى كبح التضخم. لم يكن متوقعاً قبل ذلك أن يرفع الفيدرالي الأمريكي الفائدة عدة مرات حتى بلغت ما بين 4.5 و4.75%، أي ثلاثة أمثال قيمة الفائدة التي يحصل عليها بنك سيليكون فالي من السندات التي اشتراها.

وحاولت إدارة البنك حل أزمة السيولة المترتبة على هذا الفرق عبر بيع سندات بالخسارة، ثم طرح أسهما لتغطية هذه الخسارة، ولكنها فشلت. فقد تأخرت ستة أشهر على الأقل، ولم يكن هذا أفضل حلٍ ممكنٍ لو أنها أدركت أبعاد الأزمة في وقتٍ مبكر.

وفى غضون ذلك كان مستثمرون فى البنك يستردون أموالهم لتوجيهها إلى أذون الخزانة الأمريكية الآخذة فائدتها فى الارتفاع. وكانت هذه بداية ، إذ تسابق المودعون لسحب أموال Bank Run أزمة السحب الجماعى تجاوز مجموعها 42 مليار دولار، فهوى البنك بعد انهيار قيمة سهم الشركة المالكة له، وصار ضرورياً غلقه، ووضعته فى عهدة مؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية الأمريكية سعياً إلى إبعاد شبح أزمة 2008، عبر محاصرة تداعيات سقوطه فى الوقت الذى هوى بنكاً سيلفرجيت وسيجنيتشر أيضاً.